GO LEGAL

LAW FIRM

ADVOCATES AND LEGAL CONSULTANTS

GO LEGAL

LAW FIRM

ADVOCATES AND LEGAL CONSULTANTS

الأستاذ/ حسين السيد

المدير العام

و مستشار قانوني أول

الأستاذ/ راشد أحمد الصريدي

محامي

و مستشار قانوني أول

GO LEGAL

LAW FIRM

ADVOCATES AND LEGAL CONSULTANTS

فريـــق العمل

الأستاذ/ أحمد موافي

مستشار قانوني أول

الأستاذة/ علياء عبد العزيز

مستشار قانوني أول

الأستاذ/ جافيد شريف

رئيس القسم

فريـــق العمل

الأستاذ/ على محمد
قسم التسويق و التحصيل

الأستاذة/ جينيل مجانا
قسم التسويق و التحصيل

الأستاذة/ زارين خان
مساعدة رئيس القسم

الأستاذ/ جمال عبدالناصر
قسم التسويق و التحصيل

GO LEGAL
LAW FIRM
ADVOCATES AND LEGAL CONSULTANTS

من نحن؟

نحن مكتب محاماة و استشارات قانونية و تحصيل ديون يضم نُخبة من المحاميين و المستشاريين القانونيين ذوي خبرة قانونية لما يزيد عن ٢٥ عامًا وخلال هذه المسيرة عملنا بجد و وفرنا الحماية القانونية لموكلينا، واكتسبنا خبرات رفيعة المستوى نقدمها الآن لكم بين أيديكم، يقدم مكتبنا القانوني متكامل الخدمات مختلف أنواع الدعم القانوني في جميع جوانب التقاضي وتقديم كافة الخدمات القانونية التي تهدف إلى تلبية كافة احتياجات العملاء .

نسعى جاهدين نحو التميز في كل ما نقدمه لعملائنا باعتبار مكتبنا القانوني واحد من مكاتب المحاماة الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة .

يضم مكبتنا فريقا متخصصا ومؤهلا تأهيلا عاليا من المحامين والمستشارين القانونيين والمعاونين .

رؤيتنا

أن نحافظ دوما على أن يكون مكتبنا من المكاتب الرائدة والمتميزة في مزاولة مهنة المحاماة بدولة الإمارات العربية المتحدة ، وتقديم الخدمات القانونية وفقا لأفضل المعايير للدفاع عن حقوق ومصالح عملائنا لدى وأمام كافة المحاكم بدولة الإمارات العربية المتحدة بمختلف أنواعها ودرجاتها.

سياستنا

العمل الدائم والمستمر على التطور ومتابعة التعديلات القانونية في مختلف المجالات ، بغرض تأمين وإعطاء الإستشارات الصادقة لموكلينا مع التأكيد على المحافظة المطلقة على سرية ومصالح موكلينا ، ملتزمين في كل ما نقوم به بأخلاقيات مهنة المحاماة من سرية وأمانة وشفافية وبذل أقصى الجهود لضمان حصول عملائنا على كافة حقوقهم.

رسالتنا

تقديم خدمات قانونية بشكل يضمن استرداد الحقوق وصون حقوق عملائنا و مساعدتهم من خلال تزويدهم بالإستشارات القانونية اللازمة التي تضمن التحصل على حقوقهم.

تحصيل الديون

نقوم بتوفير الوقت والجهد نيابة عن الشركات في تحصيل الأموال بـ طرق التسوية القانونية ومن خلال التنفيذ القضائي بما يحقق الوفرة المالية المستمرة، نتميز بالإلتزام والمسؤولية في التعامل مع العملاء بما يحقق استمرار التواصل وتحقيق نتيجة السداد.

الإستشارات القانونية

يمتاز فريق العمل لدى مكتبنا بامتلاكه خبرات طويلة متراكمة في جميع فروع القانون أهلتهم لتقديم المشورة و الإستشارات القانونية لكافة العملاء وصولا لأفضل النتائج في سبيل حل مشاكلهم المختلفة وتزويدهم بالرأي القانوني السليم للوصول إلى نتائج صحيحة، فنحن نقدم لكم أفضل الخدمات القانونية.

القضايا والمنازعات العقارية والايجارية

إن الحصول على محام متخصص بالعقارات موثوق ليس بالمهمة السهلة. فعليك أن تَبحث عن شخص يتمتع بالمهارة والخبرة المطلوبة في هذا المجال. ونحن يتوفر لدينا محامين ومستشارين متمرسين في هذا العمل ومعالجة متطلبات المنازعات العقارية بمختلف أنواعها. وسيناقشون مشكلتك بالتفصيل ويتخذون الخطوات اللازمة بناءً عليها.

وإليك السبب الذي يدفعك لاختيار خدمتنا: نحن نفهم القوانين العقارية الاتحادية والقوانين المحلية الإماراتية التي تساعدنا في عملية التقاضي في النزاعات العقارية لتحقيق أفضل النتائج. سوف يوفر اتصالك بنا الوقت وسيكون بمقدورك التركيز أكثر على الأنشطة الأساسية لعملك. ونحن ندرك الحالات التي ربما يشكل فيها القانون المدني أو القوانين العقارية والسياسة العامة معًا حالة من الغموض والالتباس ونعلم كيفية التعامل معها. لقد تعاملنا مع الكثير من الأمور ومن بينها النزاعات المتعلقة بالاستحواذ وإجراءات التنفيذ والمخالفات والمعاملات والإفلاس وما إلى ذلك بالوكالة عن المطورين والبائعين والمشترين والمقرضين والمؤسسات المالية والمستثمرين وغيرهم. يمكنك الاتصال بنا في أي وقت للحصول على المشورة القانونية أو أي مساعدة أخرى تخص هذا الشأن. وبتوكيلنا ستقوم بتوفير الوقت والمال كذلك.

ونحن نفضل الكفاءة على الربح ونسعى جاهدين للحفاظ على رضاء موكلينا عن خدماتنا.

صياغة العقود والإتفاقيات والمحررات

يقوم مكتبنا بالعمل على صياغة العقود المتعلقة بتأسيس المؤسسات الفردية أو الشركات الوطنية والمختلطة بجميع أنواعها، وكذلك صياغة جميع العقود بما فيها البيوع ، الإيجار ، الرهن ، التأمين ، عقود الهبات أو الوصايا، وكذلك نعمل على صياغة جميع التعهدات والمراسلات وأية وثائق قانونية أخرى يكون العميل طرفا فيها ، وكذلك مراجعة وتنقيح الوثائق التي تمت صياغتها من الغير ، وتنبيه العميل إلى الشروط التي تضر بمصلحته والتي يكون العقد قد تضمنها بطريقة غير مباشرة لا تظهر إلا بالفحص القانوني الدقيق.

القضايا التجارية

يعد النشاط التجاري في دولة الإمارات العربية المتحدة ذا طبيعة خاصة وأساسية لإقتصاد الدولة، وتعتبر الخدمات القانونية في المجال التجاري من أهم المجالات التي تقوم بها مؤسستنا وذلك من خلال تمثيل الشركات والأفراد بدءاً من تقديم الإستشارات القانونية بشأن النشاطات المتعددة التابعة لها إلى تأسيس الشركات بمختلف أنواعها. تضم المؤسسة خبراء مختصين في إجراءات تسجيل وإشهار المؤسسات والشركات وصياغة عقود التأسيس الخاصة بها وملاحق تعديلها لدى الدوائر المحلية . والاتحادية كالدائرة الإقتصادية والتجارة وغرف التجارة والصناعة بجميع إمارات الدولة نحن نقدم الخدمات القانونية التجارية لـ: البنوك و الشركات العقارية و شركات التأمين و شركات البيع بالتجزئة و شركات التحصيل.

القضايا والمنازعات المتعلقة بالشركات

تُعَد الدعاوى المتعلقة بالشركات ضرورية لحل المنازعات التي عادةً ما تواجهها الشركات هذه الأيام. فيمكن للمحاميين والمستشارين المتخصصين لدينا في هذا النوع من القضايا مساعدتك في جميع قضايا الشركات الداخلية، أو الخارجية، أو المحلية، أو الدولية. إذا كنت مستثمرًا أجنبيًا تتطلع إلى تأسيس شركة في الدولة.

نحن نحمي مصالح عملائنا في عديد من القضايا المثيرة للنزاعات والتي قد تنشأ في الشركة. فقد تعاملنا مع كل ذلك بالعناية والكفاءة الفائقتين، ابتداءً بالقضايا المحلية الصغيرة، وصولًا إلى المسائل الدولية المعقدة. فقط قم بتوكيل مكتبنا ووفر الوقت والجهد المبذول، لاستغلاله في أنشطتك التجارية الأساسية. فهذه الأسباب تمنحنا الأولوية لحل المشكلات الشائعة.

يُعَد خرق العقد أحد أكثر المشكلات المواجَهة بالإضافة إلى غيرها من العديد من القضايا التي تشمل نزاعات المساهمين، والنزاعات المتعلقة بالاتفاقيات المبرمة، ونزاعات ما بعد اندماج الشركات، وغيرها الكثير. وقد دافعنا عن العديد من هذه القضايا، وساعدنا عملاءنا من خلال تحقيق النتائج لصالحهم.

المنازعات المالية والمصرفية

حققت الطفرة المفاجئة في الأنشطة البنكية والمالية على مدى السنوات القليلة الماضية تغييرًا علميًا وعملياً.
كما تأثرت دولة الإمارات بها نظرًا لكونها المركز التجاري. وتنشغل الشركات بالاستفادة من أفضل الخدمات المالية التي تضمن نموًا وكفاءة أفضل. وعلى الرغم من ذلك، فلا يمكن ولا ينبغي للفرد تجاهُل المخاطر القانونية المرتبطة بها. فقد يتعين على كل من البنوك والشركات المعالجة المستمرة لمثل هذه المسائل، وبناءً عليه فمن المهم أن يدعمك فريق قانوني، ويبعد عنك تلك المتاعب القانونية المرتبطة بذلك وبناءً عليه يمكننا مساعدة عملائنا في القضايا التالية:

- مسؤوليات المقرضين
- القضايا المتعلقة بصفات الضامنين
- المنازعات الرهنية
- التحقيقات التنظيمية
- الأنشطة الاحتيالية

يضم فريقنا نخبة من المتمرسين في مجال الخدمات البنكية والمالية، والوكلاء السابقين أصحاب المعرفة والخبرة الكبيرتين بالعمل لدى الشركات الاستثمارية. فيمكن لمتخصصي الدعاوى لدينا مساعدتك في القضايا المتعلقة بالأسواق الرأس المالية. وتشمل المشكلات الشائعة انتهاك العقد، وإصدار الأوراق المالية، وقضايا الاستثمار، وما إلى ذلك.

قضايا التحكيم

يُعَد التحكيم أحد أكثر الحلول البديلة فعالية لتسوية المنازعات الناشئة بين الطرفين بدون الإحالة إلى المحكمة.
ولما كان التحكيم من الوسائل الهامة لحل وتسوية النزاعات ومفضل كخيار أول لسرعته في حل النزاعات ولما فيه من اختصار للوقت والمصروفات حيث حرص مكتبنا على تخصيص قسم للتحكيم بأنواعه وفي كافة المجالات وكذلك نقوم بإعداد مشارطات التحكيم وتمثيل وكلائنا أمام لجان التحكيم ومركز دبي للتحكيم الدولي والتصديق على أحكام المحكمين وتنفيذها وكذلك الإعتراض عليها ورفع دعاوي بطلان أحكام المحكمين.

يهدف مكتبنا دائما علي مساعدة عملائنا في تلبية جميع احتياجاتهم من الدعم القانوني مع الحفاظ على كفاءة استهلاك الوقت والتكلفة الاقتصادية. فيمكننا التعامل مع جميع أنواع التحكيم وتنفيذ قرارات التحكيم الصادرة إذا لزم الأمر. كما أننا على علم بمؤسسات التحكيم الدولية التي تُجري جلسات استماع باللغتين العربية والإنجليزية. وتضم القائمة ما يلي:

- لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
- مركز دبي للتحكيم الدولي
- غرفة التجارة الدولية
- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار
- مركز أبو ظبي للتوفيق والتحكيم التجاري
- محكمة لندن للتحكيم الدولي

قضايا التنفيذ

لما كان تنفيذ الأحكام هو غاية الدعوى والذي من خلاله يترجم حكم المحكمة إلى واقع ملموس فقد اهتم مكتبنا بقسم التنفيذ بغرض متابعة تنفيذ الأحكام بعد صدورها في أقل وقت ممكن بدقة وكفاءة من خلال مجموعة من المتخصصين وسرعة فتح ملف التنفيذ ومتابعة إجراءاته واتخاذ كافة الإجراءات التي تساعد على تنفيذ الحكم بشكل منظم وكامل حتى إكتمال سداد المبالغ المقضي بها .

القضايا الجنائية

تقدم مؤسستنا كافة الخدمات القانونية من خلال الدفاع والمرافعة أمام السلطات المختصة المتمثلة في مراكز الشرطة والنيابات والمحاكم الجنائية وذلك من خلال تمثيل المتهمين أو المدعين بالحق المدني على حد سواء من خلال تقديم الخدمات اللازمة أمام مراكز الشرطة والنيابات وحتى الانتهاء من النظر في القضايا والوصول إلى أفضل النتائج الممكنة، ويتولى المكتب متابعة قضايا الدفاع عن الجرائم بمختلف أنواعها وبجميع مراحلها ودرجاتها والتي تشمل المحكمة الإبتدائية ومحكمة الإستئناف ومحكمة التمييز بإمارة دبي والمحكمة الإتحادية العليا في إمارة أبوظبي كما يتولى المكتب تقديم كافة الطلبات اللازمة أمام سلطات التحقيق شاملة مراكز الشرطة والنيابات.

القضايا والمنازعات الإدارية و الحكومية

يُعَد اتخاذ موقف ضد الهيئات التنظيمية تصرفًا شجاعًا، ويتطلب الكثير والكثير من الاستعداد.
وبمجرد ارتكاب خطأ واحد، تخسر المعركة! ولكن لا داعي للقلق، فسندعمك لإنقاذ الموقف.فندافع عمّن يدافعون عن حقوقهم، حتى وإن كانت المسألة متعلقة بالحكومة والسلطات الإدارية الإماراتية. كما نتيح خدماتنا لجميع مَن يواجهون المنازعات الإدارية والنزاعات الحكومية، ولم يتمكنوا من الحصول على الدعم القانوني المطلوب، وتسهيل الإجراءات المتخذة، وتحسين فعاليتها من حيث الوقت، فاتصل بنا لتوكلنا.
سيصغي إليك مستشارونا القانونيون بعناية، ويحاولون تصور السيناريو بأكمله. وسيتمكنون بعد ذلك من تفهُّم الوضع، وتحديد الإجراء التالي المتخذ.
نعيِّن محاميًا إداريًا ذو خبرة بعد مناقشة مشاكلك للنظر في الأمر، وفهم الجوانب والمخاطر القانونية المتضمنة.
نُجري البحث القانوني، والسياسي، والاجتماعي في جميع المجالات ذات الصلة التي تساعدنا على تحقيق أفضل النتائج. يمثل الاجتهاد والصبر والمثابرة من أجل حقوق الفرد بدون التأثير على العلاقة التي تجمعه بالأطراف والسلطات الأخرى الجزء الأكثر تحديًا لدينا. ولا داعي للتوتر، فإننا فريق يضم الوكلاء المهرة وذوي الخبرة الذين يعرفون كيفية التعامل مع مثل هذه القضايا بأقصى قدر من الدبلوماسية مع الالتزام بالجوانب القانونية والأخلاقية. كما نوفر عليك الرسوم الجمركية غير المبررة والخسائر النهائية.
لا يقتصر الاتصال بنا لتلبية جميع هذه المتطلبات على تحقيق أفضل النتائج، بل نعي حقيقة أنك لديك الكثير من المهام الأخرى لإنجازها، وعادة ما ينفد الوقت منك. فتتسم إجراءاتنا المتخذة بالفعالية الهائلة من حيث استهلاك الوقت، حيث يتحمل عملاؤنا تكاليف اقتصادية مقابل خدماتنا في نهاية المطاف. وإننا مستعدون لخدمة عملائنا بتقديم الدعم القانوني الأفضل.

قضايا التعويضات

يباشر مكتبنا كافة أنواع قضايا التعويض والمستندة على المسؤولية العقدية أو خطأ الغير وإهماله وتقصيره سواء كان خطأ مهني أو شخصي أو تبعي وكذلك القضايا الناشئة عن الحوادث مما يساعد في حصول المتضرر على حقوقه وتعويض يتناسب مع الأضرار التي تلحق به ونتميز بالسرعة والمتابعة الدقيقة منذ البداية أمام المحاكم المدنية والجنائية وحتى تحصيل التعويض المناسب الجابر للضرر.

القضايا العمالية

يقدم مكتبنا الإستشارات القانونية لأصحاب الشركات والعمال على حد سواء للوصول إلى أفضل النتائج فيما يتعلق بالقضايا والمطالبات العمالية ، ونظرا للإرتفاع المتزايد لمثل هذه المطالبات في ظل النهضة الإقتصادية التي تشهدها الدولة في الوقت الراهن نسعى لايجاد أنسب الحلول مع العمال وأصحاب العمل وتمثيلهم أمام كافة دوائر المنازعات العمالية والمحاكم المختصة، ولذلك يمتاز مكتبنا بأنه يضم نخبة في فريق العمل ذا خبرة خاصة في صياغة لوائح تنظيم العمل داخل المنشأة ووضع لائحة بالجزاءات.

قضايا الأحوال الشخصية

تتعرض كلّ أسرة لعددٍ من المشاكل البسيطة أو المعقّدة ممّا يُشكّل تحدٍّ لها لمواجهة هذه المشاكل وحلّها، فعند تعرُّض أي أسرة لمشكلة ما فإنّ جميع أفرادها سيتأثرون بها وخصوصاً الذين يعيشون في نفس المنزل، فقد يكون تأثيرها في الحالة النفسية للأفراد أو في التسبّب بحدوث بعض المشاكل الجسمية و في ظل الضغوطات التي نعيشها في الوقت الحالي، أصبحت الحاجة مُلحّة للعيش ضمن أسرة صحيّة ومتماسكة فالأسرة هي أهم عامل في حياة الإنسان، وأي ضرر يلحق بالعلاقات الأسرية هو مسألة حساسة للغاية تتطلب تدخلا معقولا ودقيقا من جانب محامي لإيجاد حلول معقولة. نحن نقدم لك مع المحامين المناسبين الذين لديهم سنوات عديدة من الخبرة المشتركة في حل أنواع مختلفة من القضايا العائلية. يتم التعامل مع مثل هذه الحالات بذكاء دون إيذاء مشاعرهم وضمان حياتهم الحالية والمستقبلية لا ينبغي أن تتأثر بشكل سيء. لدينا خبرة كبيرة لتقديم المشورة للأسر الدولية التي لها صلات بعدد من البلدان المختلفة.

وتشمل الموضوعات الأكثر شيوعًا التي لاحظها محامونا ومستشارونا والتي ربما تنشأ عنها هذه النزاعات ما يلي:

- الطلاق أو الانفصال (الخلع)
- حضانة الأطفال
- النفقة
- قضايا التركات والمواريث

القضايا والمنازعات البحرية

تنمو الأنشطة البحرية في دولة الإمارات العربية المتحدة يومًا بعد يوم وقد تجلب معها منازعات.
إن أفضل وسيلة لحل هذه المنازعات هي الحصول على مساعدة من وسيط أو مؤسسة مماثلة بدلاً من إحالة الدعوى إلى المحكمة. ويبحث الأشخاص الآن عن خيارات بديلة أقل استهلاكًا للوقت ويمكنها حسم الأمور بسرعة. وإن كنت تبحث عن أفضل محام والذي يمكنه مساعدتك في هذه الأمور، فأنت في المكان الصحَيح. لقد اعتاد مكتبنا علي مساعدة موكليه وعملائه من خلال توفير طرق بديلة لتسوية المنازعات البحرية فقط اتصل بنا!
إن النزاعات الإقليمية لا تعترف بأي منطق. وعلى الرغم من ترسيم الحدود بوضوح، لكنها قد تحدث في أي وقت. وهذا يحتاج إلى فريق قانوني كفs للتعامل مع المشكلة وحلها.
قم بتوكيلنا واحصل على تسوية النزاعات البحرية سواء بالطرق الودية أو بالطرق القانونية المختلفة وذلك من خلال اللجوء الي القضاء أو طريق التحكيم إن كان له مجال.

الترجمة القانونية

نقدم خدمة الترجمة القانونية المعتمدة أمام الجهات الرسمية والحكومية والمحاكم القضائية، يقوم المترجمون بصياغة المستندات من اللغة الأصلية للوثيقة المترجمة بجودة عالية وأداء احترافي.

نتخصص في الترجمات العامة والقانونية في كل النواحي العملية: ان كنت مؤسسة قانونية، مؤسسة مساهمة أو فرد يحتاج الى ترجمة المستندات القانونية.

- نوفر ترجمات لما يزيد عن ٥٠ لغة.
- متاحون لخدمتك مقابل أفضل سعر وجودة.
- فريقنا متاح لتلبية الاحتياجات طوال ال ٢٤ ساعة على مدار الاسبوع للأعمال والمهمات الطارئة .
- خدمات الترجمة تتضمن : ترجمة السندات القانونية، الطبية ، الهندسية، والمواد الخاصة بالاعلام والنشر وأيضًا الملفات التقنية، والمالية (عقود - كتيبات) ، كتب ، مقالات ، تقارير ، محادثات عبر البريد الالكتروني او الواتس اب ، لقطات الشاشة ، الشيكات ، المذكرات ، الشهادات المُحلفة وغيرها....

نوفر ترجمات باللغات التالية وبلا الحصر: الانجليزية، الفرنسية، الاسبانية، الالمانية ، الصينية، الروسية، الايطالية، التركية، لغات القطاع الهندي ، وغيرها....

- التفريغات الصوتية بكل اللغات ويتبعها الترجمه لاي لغة مطلوبة .

GO LEGAL

LAW FIRM

ADVOCATES AND LEGAL CONSULTANTS

تواصل معنا:

www.golegaluae.com

info@golegaluae.com

hussein.legaladvice@gmail.com

+971 42 20 3333

+971522741936 - +971502799075

المكتب :٤٠٤ بناية العويس ، شارع بورسعيد ، ديرة ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة